

التوحيد القياسي والتشغيل البيئي في مجال الصحة الإلكترونية

جمعية الصحة العالمية السادسة والستون،

وقد نظرت في تقرير الأمانة،^١

إذ تذكر بالقرار ج ص ٥٨-٢٨ بشأن الصحة الإلكترونية؛

وإذ تقر بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدرجت ضمن الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ تعترف بأن اللجنة الإقليمية لأفريقيا اعتمدت القرار AFR/RC60/5 بشأن الصحة الإلكترونية في الإقليم الأفريقي وأن المجلس التوجيهي الحادي والخمسين لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية اعتمد القرار CD51.R5 بشأن الصحة الإلكترونية ووافق على الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقة به؛^٢

وإذ تقر بأن نقل البيانات الشخصية أو السكانية نقلاً آمناً وفعالاً وفي الوقت المناسب عبر نظم المعلومات ينطوي على الالتزام بمعايير البيانات الصحية والتكنولوجيا ذات الصلة.

وإذ تسلّم بأن من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً مناسباً من أجل تحسين الرعاية ورفع مستوى إشراك المرضى في رعاية أنفسهم، حسب الاقتضاء، وتقديم خدمات صحية جيدة ومن أجل دعم التمويل المستدام لنظم الرعاية الصحية وتعزيز الإتاحة الشاملة؛

واعترافاً منها بأن الانتقال إلى السلاسة في تبادل البيانات داخل نظم المعلومات وفيما بينها يؤدي إلى عرقلة أنشطة تقديم الرعاية وفرط عقد نظم المعلومات الصحية، وأن تحسين هذا التبادل ضروري لتحقيق كامل إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النظام الصحي؛

وإذ تسلّم بأن البيانات الإلكترونية الموحدة تمكّن العاملين الصحيين من الحصول على معلومات أشمل وأدق في نسق إلكتروني عن المرضى في مركز تقديم خدمات الرعاية، وتمكّن الصيدليات من تلقي الوصفات إلكترونياً، والمختبرات من نقل نتائج الفحوص إلكترونياً، وتمكّن مراكز الأشعة والتشخيص من الحصول على صور رقمية عالية الجودة، والباحثين من إجراء تجارب سريرية وتحليل البيانات بمزيد من السرعة والدقة، وتمكّن سلطات الصحة العمومية من تلقي تقارير إلكترونية عن الأحداث الحيوية في الوقت المناسب واتخاذ تدابير في

١ الوثيقة ج ٦٦/٢٦.

٢ انظر الوثيقة CD.51/13.

مجال الصحة العمومية استناداً إلى تحليل البيانات الصحية، وتمكّن الأفراد من الحصول على المعلومات الطبية الخاصة بهم التي تدعم تمكين المريض؛

وإقراراً منها بأن تقدم الرعاية الصحية الطبية، مقترناً بالزيادة المطّردة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة وغيره من المجالات ذات الصلة ومنها البيئة، أوجد حاجة إلى جمع المزيد من البيانات عن المرضى ومحيطهم وتخزينها ومعالجتها في عدة نظم حاسوبية ونظم اتصالات، ومن ثم ينبغي أن يتناول التوحيد القياسي والتشغيل البيئي في مجال الصحة الإلكترونية مسألتَي التوحيد القياسي والتشغيل البيئي فيما يتعلق بالمعدات الحاسوبية والنظم والبنية التحتية والبيانات والخدمات؛

وإذ تعترف بأن جمع البيانات الصحية الشخصية وتخزينها ومعالجتها ونقلها إلكترونياً أمور تتطلب الالتزام بأعلى معايير حماية البيانات؛

وإذ تسلم بأن نقل البيانات الشخصية أو السكانية إلكترونياً باستخدام نظم المعلومات الصحية التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب الالتزام بالمعايير في مجال البيانات الصحية والتكنولوجيا من أجل تحقيق التبادل الآمن والحسن التوقيت والدقيق للبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الصحية؛

وإذ تشدد على أن التقييم العلمي لأثر نظم المعلومات الصحية التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حصائل الرعاية الصحية ضروري لتبرير الاستثمار القوي في هذه التكنولوجيات لأغراض الصحة؛

وإذ تسلط الضوء على ضرورة وضع استراتيجيات وطنية في مجال الصحة الإلكترونية وتنفيذها لإتاحة السياق اللازم لتنفيذ معايير البيانات الصحية ولكي تتمكن البلدان من إجراء تقييم علمي بانتظام؛

وإذ تقر بأن ضمان إدارة البيانات الصحية على الإنترنت ضروري نظراً لطبيعتها الحساسة، ولتعزيز الثقة في أدوات الصحة الإلكترونية والخدمات الصحية ككل،

وإذ تشدد على أنه ينبغي أن تُستعمل أسماء النطاقات العالمية الرفيعة المستوى ذات الصلة بالصحة في جميع اللغات، بما فيها اسم النطاق "health"، بطريقة تؤمن الحماية للصحة العمومية، بوسائل منها منع الاستمرار في إنشاء أسواق غير مشروعة للأدوية والأجهزة الطبية والمنتجات والخدمات الصحية غير المُصرّح ببيعها؛

١- تحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(١) النظر، حسب الاقتضاء، في خيارات التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم السلطات الوطنية، والوزارات ومقدمي خدمات الرعاية والمؤسسات الأكاديمية المعنية لرسم خارطة طريق لتنفيذ معايير البيانات الصحية على المستويين الوطني ودون الوطني؛

(٢) النظر، حسب الاقتضاء، في وضع سياسات وآليات تشريعية ترتبط باستراتيجية وطنية شاملة للصحة الإلكترونية لضمان الامتثال، في اعتماد معايير البيانات الصحية، من جانب القطاعين العام والخاص، حسب الاقتضاء، ومجتمع الجهات المانحة، وكذلك لضمان سرية البيانات السريرية الشخصية؛

١ وحسب الاقتضاء منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(٣) النظر في طرائق تعمل بها وزارات الصحة وسلطات الصحة العمومية مع ممثليها الوطنيين لدى اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) من أجل تنسيق المواقف الوطنية إزاء تخصيص أسماء النطاقات العالمية الرفيعة المستوى ذات الصلة بالصحة في كل اللغات وتصريف شؤون تلك الأسماء واستعمالها، بما فيها اسم النطاق "health"، على نحو يصب في مصلحة الصحة العمومية ؛

٢- **تطلب من المدير العام القيام بما يلي، في حدود الموارد المتاحة:**

(١) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، في إدراج تطبيق معايير البيانات الصحية والتشغيل البيئي في استراتيجياتها الوطنية في مجال الصحة الإلكترونية من خلال اتباع نهج يشمل عدة أصحاب مصلحة وعدة قطاعات، بما في ذلك السلطات الوطنية والوزارات والأطراف المعنية من القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية المعنية؛

(٢) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، في تعزيزها لتنفيذ معايير البيانات الصحية تنفيذاً كاملاً في جميع مبادرات الصحة الإلكترونية؛

(٣) تقديم الإرشاد والدعم التقني، حسب الاقتضاء، لتيسير إجراء تقييم متسق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدخلات الصحية وتكرار هذا التقييم، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات لمؤشرات الآثار والحصائل القابلة للقياس؛

(٤) الترويج للاستفادة بالكامل من شبكة المراكز المتعاونة مع المنظمة بشأن الصحة والمعلوماتية الطبية والصحة الإلكترونية من أجل دعم الدول الأعضاء في أنشطة البحث والتطوير والابتكار ذات الصلة في هذه المجالات؛

(٥) القيام، من خلال التعاون مع وكالات التوحيد القياسي الدولية المعنية، بمواءمة معايير الصحة الإلكترونية؛

(٦) إبلاغ الهيئات المختصة، ومنها اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) والدوائر التابعة لمؤسسة ICANN، بضرورة مواءمة أسماء النطاقات العالمية الرفيعة المستوى ذات الصلة بالصحة في كل اللغات، بما فيها اسم النطاق "health"، مع أغراض الصحة العمومية العالمية ؛

(٧) مواصلة العمل مع الكيانات المعنية، بما فيها اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) والدوائر التابعة لمؤسسة ICANN، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية، من أجل توفير الحماية لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها، ومنها منظمة الصحة العالمية، في نظام أسماء النطاقات على شبكة الإنترنت؛

(٨) وضع إطار لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وتقديم تقارير دورية إلى جمعية الصحة العالمية من خلال المجلس التنفيذي باستخدام هذا الإطار.

الجلسة العامة التاسعة، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣

ج٦٦/المحاضر الحرفية/٩

= = =